

قضية

تعديلات دمشق على «الدستور الروسي» لا «مناطق» ولا «طوائف» ولا «قوميّات»

أطلعت دمشق على المسودة الروسية لمشروع دستور سوريا وذلك بهدف دراسته وإدخال تعديلات عليه أو حذف مواد غير مقبولة من قبل القيادة السورية. ويتبين من التعديلات التي حصلت عليها «الأخبار» حذف كل ما يتعلق بـ «جمعية المناطق» وبالتالي رفض أي صلاحيات واسعة للإدارات المحلية. التسمية المقنعة للفيدرالية كما جرى تعديل عدد من المواد. أهمها التأكيد أن الجمهورية السورية «عربية»... وأن للرئيس صلاحيات تشريعية



إضافة «تعيين كبار الموظفين» ضمن صلاحيات رئيس الجمهورية (أرشيف)

إيلي حنا

لم يستطع العديد من المتابعين التفريق بين «مسودة مشروع» و«دستور مُنزل» على سوريا. جاءت معظم التعليقات على مسودة «الدستور الروسي» لسوريا، في المواقع الإخبارية ووسائل التواصل الاجتماعي، إما شامته أو ناكرة. موقع «العربية» السعودي، الذي يمثل المرأة الإعلامية لـ «أعظم ديموقراطيات المنطقة»، أفاد بأن ما سُزب هو «دستور روسي إيراني لسوريا يلغي هويتها العربية»، وذلك رغم عدم وجود أي إشارة لإيران، لكن «روسيا احتلت سوريا فعلاً». أما بعض الكن، من يعتبر أن هذا المشروع نهائي؟ ومن يشكك بأن موسكو تبالي بـ «عروبة» سوريا، أو تتمسك بمركزية الدولة بشكلها الحالي؟

المسار الروسي - الأميركي يفضي إلى تفاهات وتقاطعات عديدة. وهذا ما ظهر في كلام وزير خارجية البلدين، إن كان في ما يتعلق بالقرار 2254 وصولاً إلى الهدنة وليس انتهاءً بـ «الاتفاق على مسودة دستور في بداية شهر آب».

المشروع الذي نشرت جزءاً يسيراً منه «الأخبار» هو مشروع روسي، يحوز موافقة أميركية مبدئية. لكن هذه «المسودة» وصلت إلى دمشق، وشرعت الأخيرة في وضع تعديلات وحذف فقرات ومواد. موسكو تعلم أنها لا تستطيع فرض دستور سيجري في نهاية الأمر الاستفتاء عليه من قبل الشعب السوري، كما تدرك أن «السقف العالي» للمشروع المقدم، سينخفض طبقاً لتعديلات حليفها.

«النسخة الروسية» اطلعت عليها دمشق إذاً، ووضعت ملاحظات، وهي تعلم أنه لن يكون هناك «دستور مُنزل». «الأخبار» حصلت على التعديلات السورية على الورقة الروسية، وقد لا تكاد تجد فصلاً من المشروع لا يوجد فيه تعديلات أو حذف.

نبدأ من المادة الأولى، إذ أضيفت كلمة «عربية» للجمهورية السورية.

السوريين، وغيرهم، الذين هالهم ما نُشر، فشرعوا في التشكيك والنفي عبر مصادر متعددة ومختلفة... كان همّ معظمهم أن «بلادنا لا يُفرض عليها شيء». هذه الحمية ينقصها بعض المنطق، وحالة النكران لا تُفيد في ظل تدويل الأزمة السورية، والاتفاق على مسار سياسي في مجلس الأمن يقود إلى دستور جديد وانتخابات.

ينمّ التعديل على الدستور الجديد «خلال ثلاث سنوات» منذ تبنيّه

السوريين، وغيرهم، الذين هالهم ما نُشر، فشرعوا في التشكيك والنفي عبر مصادر متعددة ومختلفة... كان همّ معظمهم أن «بلادنا لا يُفرض عليها شيء». هذه الحمية ينقصها بعض المنطق، وحالة النكران لا تُفيد في ظل تدويل الأزمة السورية، والاتفاق على مسار سياسي في مجلس الأمن يقود إلى دستور جديد وانتخابات.

إلى منصب رئيس الجمهورية «إلا لولايتين على التوالي»... بدل «إلا لولاية واحدة».

- إضافة أن يشترط على المرشح أن يكون سورياً بالولادة من أبوين سوريين بالولادة.

- حذف فقرة أن «يتولى رئيس الجمهورية مهمة الوساطة بين سلطات الدولة وبين الدولة والمجتمع».

- إضافة «تعيين كبار الموظفين» ضمن صلاحيات الرئيس في فقرة (... يقوم بمنح رتب الشرف وتعيين الرتب العسكرية العليا والخاصة

المسلحة تحت الرقابة من المجتمع ولا تتدخل في مجال المصالح السياسية ولا تلعب دوراً في عملية انتقال السلطة...».

- تعديل مادة أن سوريا «تتكوّن من وحدات إدارية».

- الإبقاء على تسمية مجلس الشعب (بدل «جمعية الشعب»)، وحذف اختصاصات مضافة في المسودة مثل: «تعيين رئيس المصرف الوطني وإقالته»... «إقرار إعلان رئيس الجمهورية حالة الطوارئ والتعبئة العامة».

- لا يجوز إعادة نفس الشخص

- لا موافقة سورية على أي صيغة لـ «جمعية المناطق» في الدستور، أي حتى الآن الاختلاف ليس على صلاحياتها الكبيرة بل على أصل وجودها.

- رفض «استخدام أجهزة الحكم الذاتي الثقافي الكردي ومنظّماته اللغتين العربية والكرديّة».

- تعديل فقرة أنه «يُضمن لمواطني سوريا الحق في تعليم أطفالهم بلغتهم الأم في مؤسسات التعليم العامة»... لتكون في «التعليم الخاص فقط».

- استبدال مادة «تكون القوات

في المواقع العربية: سجل وردود فعل و«نفي»

برغم أن الخبر منشور على موقع وكالة «سبوتنيك» الروسية نقلاً عن «مصدر مطلع» من دمشق. وأفاد «المصدر المطلع» للموقع بأن «ما يجري تداوله عبر وسائل الإعلام على أنه مشروع دستور سوري جديد مقدم من روسيا ما هو إلا وثيقة مركز كارتر التي صاغها بعد 15 جولة من المحادثات مع شخصيات من المعارضة السورية بالتنسيق مع الأمم المتحدة ومكتب دي ميستورا»، مشيراً إلى أن «الحكومة الروسية لم تقدم مشروع دستور إطلاقاً إلى سوريا لأن موسكو تحترم سيادة الدولة السورية».

إلى ذلك، نفى «وفد معارضة الداخل» السورية الذي يرأسه إيمان مسعد، في بيان، ما تناقلته مصادر معارضة، عن أن «تسريبات مسودة الدستور» أتت عبر أعضاء الوفد، ورأى أن «التلويح في الحسم وفرض الهدن» هدفه «الضغط علينا وعلى الشعب السوري لقبول أي حل أو أي دستور جاهز».

(الأخبار)

رسمي للمحاصصة الطائفية والعرقية التي دمرت العراق». وأضافت أن بنوده تتمحور حول «فك ارتباط سورية كلياً بالهويتين العربية والإسلامية، وتحريم أي دور لها في مواجهة المشروع الإسرائيلي العنصري الاحتلالي».

كذلك، خصصت صحيفة «العرب» اللندنية في عددها الصادر أول من أمس، غلافها لتحليل «الدستور الروسي»، ورأت أن مسودة الدستور «تُشرع لتقسيم سوريا وتعويم هويتها»، ونقلت عن «مراقبين» قولهم إن «التسريب أداة لتفحص السوق ورصد ردود الفعل، قبل تحويل التسريب الذي يمكن نفيه، نصاً رسمياً مقترحاً».

ويبرز في تناول الإعلام لهذه القضية، ما ذهب إليه تقرير على موقع «العربية نت»، حيث رأى الدستور المصوغ «روسياً - إيرانياً» يسعى إلى «إلغاء الهوية العربية» لسوريا. وطرح الموقع أسئلة ضمن التقرير «لماذا يجري إسقاط العربية من اسم الجمهورية؟ ولماذا يجري

موسكو، بينما ذهبت وسائل إعلام إلى أماكن أبعد في التحليل والمقارنة بدساتير وضعت لبلدان مأزومة كالعراق.

صحيفة «رأي اليوم»، في كلمة رئيس التحرير عبد الباري عطوان، «رأت أن مشروع الدستور «تشريع دولي للتفتيت... واعتماد

خلف الكشف عن تفاصيل من مسودة «الدستور الروسي» ردود أفعال متباينة بين وسائل الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي، حيث تناقل السوريون والمتابعون للشأن السوري التفاصيل التي عدوها أبرز ما يميّز مسودة مشروع الدستور المصوغ في

نقل موقع «بلومبيرغ» عن مصادر دبلوماسية غربية وروسية مطلع نيسان الماضي، أن واشنطن تعمل مع موسكو على مسودة دستور جديد لسوريا. وأوضحت المصادر التي طلبت عدم الكشف عن اسمها «نظراً لسرية النقاشات» حينها، أن الجهود المشتركة ما زالت في مراحل مبكرة، وأن الطرح الروسي يقترب من رؤية الحكومة السورية «حسب المصدر الدبلوماسي الغربي».

وكانت واشنطن وموسكو قد اتفقتا على أب المقبل كموعِد لإنشاء إطار للانتقال السياسي وصياغة دستور جديد لسوريا، وذلك ضمن الاتفاق الذي توصلت إليه مجموعة الدعم الدولية لسوريا في تشرين الثاني 2015، والذي يقضي بتشكيل «حكومة انتقالية ذات صدقية وشاملة وغير طائفية»، تحدد جدولاً زمنياً لكتابة دستور جديد، وأن تُجرى انتخابات حرة وعادلة بإشراف الأمم المتحدة خلال 18 شهراً».

(الأخبار)